الفصل الرابع

الحكم ببراءة المتهمين

الحكم ببراءة المتهمين

بعد أن قطعت محكمة الجنايات شوطا كبيرا فى نظر قضيه الأسلحة والذخائر المشتراة من الخارج • وبعد أن استمعت الى شهود الاثبات والنفى ، وناقشت الخبراء فى تقاريرهم الخاصة بمدى صلاحية الأسلحة والذخائر ، قامت حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وشكلت لجنتان للتطهير ، مما أدى الى تأخير نظر القضية ، حيث حدثت تغييرات فى بعض الدوائر القضائية ، فخرج من سلك القضاء رئيس الدائرة المعروضة أمامها القضية ، كما اعتزل عضو اليمين فى القضية ، ونقل عضو اليسار الى دائرة مدنية ، مما أدى الى تأجيل القضية فترة ، ثم أحالتها الى المستشار أحمد كامل ثابت لنظرها من جديد ، وبدأت الدائرة الجديدة فى نظر القضية منذ ٩ ديسمبر ١٩٥٢ (١) •

---

(١) الأخبار : العدد ٣٠٦ فى ١١ يونيو ١٩٥٣ •

فبدأت المحكمة فى سماع الشهود من جديد ، وحـددت عدة جلسات لنظر القضية (٢) .

وكان يوم ١٠ يونيـــو ١٩٥٣ هو الموعد الذى حددته محكمة جنايات القاهرة لاصدار حكمها فى قضية الأسلحة والذخائر ، وقد أعلن أحمد كامل ثابت رئيس المحكمة براءة كل من :

المهندس توفيق أحمد

واللواء ابراهيم سعد المسيرى

والبكباشى مصطفى شديد

والنبيل عباس حليم

والصاغ فؤاد محمد عاطف

والصاغ فؤاد بقطر

وأمير البحر أحمد فهمى

ومحمود فهمى

وجوزيف كلوكترونس

وجورج ابراهيم سعد

وعبد الصمد محمد عبد الصمد

من جميع التهم الموجهة اليهم ، وتغريم كل من :

القائمقام عبد الغفار عثمان

والبكباشى حسين مصطفى منصور

---

(٢) الأهـرام : العـــدد ٢٤١٨٣ فى ٢٩ ينـاير ١٩٥٣ تحت عنـــوان : « المحكمة تبدأ بسماع الشهود فى قضية الأسلحة » .

بمبلغ مائة جنيه بتهمة الاهمال الذى لا يصل الى حد سوء النية (٣) .

أما عن القضية الثانية وهى قضية الصحراء ، فقد اتضح للمحكمة أن المتهم الأول كان يقوم بفحص الذخائر فحصا مبدئيا قبل تسليمها للجيش ، فيتجنب ما هو ظاهر الفساد ، ويورد الباقى مع محاسبته الموردين على ثمن الذخائر كلها فاسدها وصالحها .

وحيث أن هذا الدفع من جانب المتهم تراه المحكمة صحيحا وتأخذ به وتطرح ما عداه من أقوال .

وحيث أن الثابت من الأوراق وما تم من التحقيقات أمام المحكمة أن كل ما قبضه رجال مصلحة الحدود من لجنة الاحتياجات على ذمة شراء الذخائر يبلغ الستة وعشرين ألفا من الجنيهات التى سبقت الاشارة اليها ، وقد قاموا بتوريد ذخائر بها للجيش المصرى الذى كان فى أشد الحاجة للسلاح والذخيرة (٤) ، وحيث أن المحنة التى تعرض لها الجيش المصرى وقتذاك لم تكن تعرف القيود والحدود ، وكان الهدف هو الحصول على الأسلحة بأى ثمن (٥) .

وحيث أن العبء الأكبر فى جمع هذه الذخائر وتوريدها والاشراف على عملياتها المختلفة قد وقع على عاتق الأميرالاى حسين

---

(٣) الأهرام : العدد ٢٤٣١٥ فى ١١ يونيه ١٩٥٣ تحت عنوان تبرئة ١١ متهما فى قضية الأسلحة والحكم على اثنين بغرامة ١٠٠ جنيه ، والأخبار : العدد ٣٠٦ فى ١١ يونيو ١٩٥٣ .

(٤) أوراق حسين سرى عامر : قضية أسلحة الصحراء ص ٤٨ .

(٥) الأهرام : العدد ٢٣٧٤٣ فى ١١ نوفمبر ١٩٥١ تحت عنوان « قضية أسلحة الصحراء الغربية » .

سرى عامر ، ومن عاونوه من رجاله ، وعلى رأسهم المتهم الأول السيد فرح الذى كان يتنقل بين أرجاء الصحراء الغربية مجازفا بحريته بل وبحياته بحثا عن مصادر لتوريد السلاح للجيش المصرى ·

وحيث أنه مما تقدم جميعه يتبين أن هذه القضية انما أسست على بلاغ شخص دفعه حقده الشخصى الى اتهام أشخاص دون أن يلزم فى ذلك حدود الصالح العام ، ثم تمادى فحرر محضرا بصفته وكيلا للنائب العام غير فيه الحقيقة ، وفى هذا الجو صار تحقيق هذه القضية على أساس التسليم باجرام من تناولهم الاتهام ، وقبض على من قبض عليه ، ثم قدم المتهمان وحدهما للنيابة بالأدلة التى عرضت لها المحكمة مفصلا ، وانتهت منها الى القطع بانهيارها ، اذ أن المتهمين أديا واجبهما على خير وجه (٦) ·

ونتيجة لذلك حكمت المحكمة حضوريا فى ١٧ نوفمبر ١٩٥١ ببراءة كل من القائمقام (شرف) السيد فرح ، وحسين صالح مما أسند اليهما ، كما أعلنت أنها لا يسعها الا أن تنوه بالجهود السخية المضنية التى بذلها القائمقام السيد فرح ، والأميرالاى حسين سرى عامر وكثيرون ممن عاونوهما فى جمع الأسلحة والذخائر أداء كريما لما اعتقدوه واجبهم نحو بلادهم وجيشهم (٧) ·

ويهمنا أن نذكر أن المتهمين قد برئوا فى القضية الأولى بعد انتهاء النظام الملكى وقيام ثورة ٢٣ يوليو بمعنى أن براءتهم تمت فى

---

(٦) قضية أسلحة الصحراء ص ٤٩ ·

(٧) أوراق حسين سرى عامر : قضية أسلحة الصحراء ، الحكم الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥١ فى القضية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٥١ وايل الشهيرة بقضية الصحراء ·

وأيضا : الأهرام : العدد ٢٣٧٥٠ فى ١٨ نوفمبر ١٩٥١ تحت عنوان : « الحكم ببراءة ضابط الجيش والمهندس » ·

ظل حكم الضباط الذين ذاقوا مرارة ما حدث في فلسطين عام ١٩٤٨ واكتووا بنيران الهزيمة ، وأول من كان يحق لهم الانتقام ممن اتهموا بأنهم ضربوا الجيش من الخلف أثناء الحرب ، ومع ذلك فان المحكمة برأت ساحتهم ، مما يؤكد أن الزوبعة التى أثيرت حول هذا الموضوع لم يكن الهدف منها سوى التشهير بالنظام وأعوانه ، ومحاولة تبرير ما حدث فى عام ١٩٤٨ ، كما أن هؤلاء المتهمين كانوا كبش فداء لآخرين قام القصر بحمايتهم ، وتكفل بابعادهم عن يد العدالة والقانون .

أما عن القضية الثانية فاذا كان المتهمون قد برئوا فى ١٧ نوفمبر ١٩٥١ (٨) ، أى قبيل قيام الثورة ، فان محاكم الثورة قد حاكمت اللواء حسين سرى عامر ، ولكنها لم تستطع أن تثبت أى تهمة خاصة بقضية الأسلحة الفاسدة (٩) ، بل اتهمته بالهروب من الخدمة والتفانى فى خدمة السراى (١٠) .

وعلى كل حال ، فبعد صدور هذه الأحكام يكون من المفيد أن نسمع رأى احسان عبد القدوس ، الرجل الذى فجر هذه القضية فى

---

(٨) أوراق حسين سرى عامر .

(٩) أوراق حسين سرى عامر : تحت عنوان : الادعاء الأول ـ نص الادعاء الأول كما وضعته ادارة نائب الأحكام .

(١٠) حكمت المحكمة على اللواء حسين سرى عامر بالسجن ستة أشهر مع فصله من الخدمة بتهمة الهروب من الخدمة ، ولكن هذا الحكم لم يرض مجلس قيادة الثورة فاتصل اللواء محمد نجيب بالدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة للبحث عن مخرج يؤدى الى زيادة مدة السجن للواء سرى عامر ، واتفق على أنه توجه اليه بدلا من تهمة الهروب من الخدمة تهمة الهروب من خدمة الميدان . وعلى هذا الأساس أعيدت المحاكمة وعدل الحكم من ستة أشهر الى الأشغال الشاقة المؤبدة . روز اليوسف : العدد ٢٤٦٥ فى ٨ سبتمبر ١٩٧٥ تحت عنوان : شهادة حسن حافظ أركان حرب هيئة تدريب الجيش عند قيام الثورة .

الصحف ، كما يكون من المفيد أيضا أن نسمع رأى القاضى الذى أصدر حكمه فى هذه القضية ، عن السبب الذى دفع المحكمة الى اصدار هذه الأحكام على المتهمين ، رغم الزوابع التى حولت القضية من قضية جنائية الى قضية سياسية تهم الرأى العام كله ، وسنبدأ أولا باحسان عبد القدوس ٠

قال احسان : « لقد كان هناك فساد ، وكانت هناك أسلحة فاسدة » ، ومع ذلك فانه ليس له تعليق على حكم القضاء ، لأن القضية لم تكن فى حد ذاتها قضية جنائية يحكمها قانون العقوبات ، ويحكم فيها القضاء ، بقدر ما هى قضية سياسية عامة يحكمها الشعور القومى والعزة الوطنية ، وأن المتهم فيها هو عهد من عهود التاريخ المصرى ، ونظام من نظم الحكم فى مصر ٠

وأوضح احسان أن العقبات التى وضعت فى طريق القضية قد أضاعت الكثير من أدلة الاتهام ، وفتحت الباب أمام الكثيرين للافلات من يد القانون (١١) وبمناسبة جلاء القوات الاسرائيلية عن سيناء فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ تطرق احسان الى موضوع الأسلحة الفاسدة ، فكتب يقول : « عندما هزمنا فى عام ١٩٤٨ كنت أقول أن سبب الهزيمة هو وضع أسلحة فاسدة فى يد القوات التى تحارب بها ، ولكننى لم أكن أقصد مجموعة الأفراد الذين كانوا يستوردون هذه الأسلحة الفاسدة ، ولكنى كنت أقصد النظام السياسى الداخلى الذى أتاح لهؤلاء الأفراد استيراد هذه الأسلحة (١٢).

---

(١١) روز اليوسف : العدد ١٣٠٥ فى ١٥ يونيو ١٩٥٣ تحت عنوان « كان هناك فساد وكانت هناك أسلحة فاسدة » ٠

(١٢) أكتوبر : العدد ٢٨٧ فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ تحت عنوان « على مقهى فى الشارع السياسى » لاحسان عبد القدوس ٠

هذا عن رأى احسان عبد القدوس فى أحكام القضية ، أما عن رأى القاضى الذى حكم فى هذه القضية فقد طلب المستشار كامل أحمد ثابت الذى أصدر حكمه فى قضية من أخطر القضايا أن تسمعه لجنة التاريخ بعد خمس وعشرين سنة من صدور الحكم ، فذكر أنه طالما أعفيت لجنة الاحتياجات التى شكلت بقرار من مجلس الوزراء فى ١٣ مايو ١٩٤٨ من كل القيود ومن كل الاجراءات الماليـــة . وخولت لها سلطات مطلقة لمواجهة الظروف الاستثنائية حتى تسرع فى الحصول على الأسلحة والذخائر لسد حاجة الجيش أثناء خوضه المعارك ، وأنه طالما صدر قرار بحظر ارسال الأســـلحة الى الدول المتحاربة ، وكان من الصعب أن تتعاقد مصر باســـمها على شراء أسلحة ، واضطرت الى التعاقد مستترة وراء أشخاص آخرين وأنه طالما حفظت بعض التحقيقات لأن المتهمين فيها كانوا بعض رجال الحاشية الملكية . فانه وجد أن المتهمين فى هذه القضية كانوا كبش الفداء .

والواقع أن ما قاله المستشار أحمـــد كامل ثابت كان عين الحقيقة ، فقد قام النائب العـــام بحفظ بعض التحقيقات ارضـــاء للملك ، لأن المتهمين فيهـــا كانوا من رجال الحاشـــية المقربين الى جلالته ؟! ومع أن النائب العـــام قد أعلن أن التحقيق انتهى الى براءتهم ، فقد اتضح عكس ذلك فيما بعد أمام المحكمة ، عندما عرضت القضية بعد قيام الثورة ، كما اتضح أن الملك كان الجانى الأول فى صفقات الأسلحة ، لأنه هو الذى حصل لنفسه منها حسابا خاصا فى البنك البلجيكى والدولى ، باسم « أدمون جهلان » أحد سماسرة الأسلحة ، كما أنه هو الذى عمل على تهريب جهلان الى خارج مصر وأبعده عن الوقوع فى قبضة العدالة ، كما أن الملك طلب المستندات

التى تكشف عن تورطه فى هذه القضية للاطلاع عليها ولم يردها ، ويشارك الملك فى ذلك أفراد حاشيته ، وعلى رأسهم حيدر باشا القائد العام للجيش ، فقد تستر على كبار رجاله فى سرقاتهم وشرائهم للأسلحة والذخائر ، ومع ذلك لم يقدم أحد من حاشية الملك للمحاكمة ، بل اقتصرت على عدد من المسئولين فى القوات المسلحة وخارجها (١٣) .

كما أوضح القاضى أنه طالما اعتمد الجيش المصرى على مخلفات الحرب العالمية الثانية ، التى تركتها الجيوش المتحاربة فى رمال الصحراء الغربية ، واضطرت اللجنة الى جمعها من الصحارى بواسطة البدو ، وكانت معظمها غير صالح للحرب وأنه طالما قام السياسيون بتوريط العسكريين فى دخول الحرب ، فقد أصدر حكمه ببراءة المتهمين خصوصا بعد أن اتضح له أنه وان كانت هناك أسلحة فاسدة فان هذه الأسلحة لم تستخدم فى الحرب ، بل ظلت فى صناديقها ، واستخدمت أسلحة أخرى ، وان كل ما ثبت على المتهمين من العسكريين كان الاهمال (١٤) .

وعلى كل حال فان أحدا لا يستطيع أن ينكر أنه قد وقعت أخطاء فى بعض عمليات تزويد الجيش المصرى بالأسلحة والذخائر ، وأن مصر قد اضطرت الى أن تدفع ثمنا لها أكثر مما كانت تدفعه فى وقت السلم ، ولكن ألم يغفر لذلك شدة احتياج الجيش المصرى ، للأسلحة والذخائر فى ظل قيام حظر على الأسلحة والذخائر الى مصر ، وملاحقة انجلترا والولايات المتحدة لكل مسعى عربى من أجل

---

(١٣) الجمهورية : العدد ٨١٩٤ فى ٣ يونيو ١٩٧٦ تحت عنوان « القاضى يتكلم بعد ربع قرن من الصمت » .

(١٤) الجمهورية : المقال السابق .

الحصول على السلاح ومقاومته ، يضاف الى ذلك الظروف الصعبة التى تعرض لها بعض المسئولين وغيرهم ، أثناء تعاقدهم على الشراء .

حقيقة لقد اتضح حدوث اهمال أثناء شراء الأسلحة والذخائر ، ولكن هذا الاهمال من الصعب أن نقول انه حدث عن سوء قصد أو كان بحسن نية لأننا لا نستطيع أن نحكم على النوايا ، ولا على الضمائر ، وعلى كل حال فهو اهمال قد يصل الى حد الجريمة ، ومع ذلك فان القضية بأوراقها التى عرضت على المحكمة لا تتضمن دليلا ماديا على وجود جريمة ، كما أنه لم يصدر منذ انتهاء حرب فلسطين الى الآن ما يؤكد أن قضية الأسلحة الفاسدة كانت السبب فى الهزيمة أثناء الحرب من أجل فلسطين ، بل الواقع أن هذه القضية كانت عرضا من أعراض الفساد ، ومظهرا من مظاهره ، حيث أن أداة الحكم وقتئذ كانت قد أهملت واجبها لدرجة أن الجيش المصرى لم يكن بأى صورة من الصور على درجة من الاستعداد لدخول معركة حربية ، مما نتج عنه اصابة الدولة كلها فى صميمها وكيانها وسمعتها .

وقد يجرنا هذا الى التساؤل عن أنه طالما أن الجيش المصرى لم تكن لديه الأسلحة والذخائر التى تمكنه من خوض معركة حربية ، ولم يكن على مستوى من التدريب والاستعداد ، فلماذا دخل الحرب من أجل فلسطين ، ومن الذى دفعه الى ذلك ؟ .

الواقع أن بعض القادة العسكريين ومنهم اللواء المسيرى والفريق عثمان المهدى كانوا قد نصحوا بعدم الاشتراك فى الحرب من أجل فلسطين خلال اجتماع حضره رئيس الوزراء ، ورئيس الديوان ،

ووزير الحربية ، ولكن أحدا لم يأخذ بنصحهم وعملوا بمشورة محترفى السياسة المصريين .

ذكر الفريق عثمان المهدى ـ رئيس هيئة أركان الجيش وقتئذ ـ : « بأننا فوجئنا بحملة فلسطين ، ولم نكن على أهبة الاستعداد لها ، وقد عارضت فى دخول الحرب لعدم وجود عتاد ، ولكنهم أرغمونا عليها » (١٥) .

وذكر محمد حسنين هيكل ـ وكان يعمل مراسلا حربيا فى فلسطين ـ أنه قابل محمد حيدر وزير الحربية ، وشرح له ما رآه من مآس يتعرض لها عرب فلسطين أثناء تواجده هناك ، فأوضح له الفريق حيدر أن مصر لن تدخل حربا رسمية وانما ستفتح باب التطوع وتعطى للمتطوعين السلاح الذى يريدونه (١٦) .

واذا كان العسكريون قد عارضوا فى دخول الحرب ، فمن الذى قرر دخولها هل الوزارة أم الملك ؟ .

الواضح أن النقراشى ـ رئيس الوزراء وقتئذ ـ كان قد أوضح فى مؤتمر عاليه الذى عقد فى بداية عام ١٩٤٨ لبحث مشكلة فلسطين أمام رؤساء الحكومات العربية أن مصر لن تدخل حربا رسمية فى فلسطين وانها ستعطى كل ما تقدر عليه من مال وجهد ، وستشجع تطوع المقاتلين وتعطيهم السلاح ، كما كان من رأيه أيضا عدم دخول الجيوش العربية فلسطين ، والاكتفاء بمساعدة أهلها

---

(١٥) الأهرام : العدد ٢٤٢٣٧ فى ٢٤ مارس ١٩٥٣ تحت عنوان « عثمان المهدى يقول أرغمونا على دخول حرب لم نكن مستعدين لها » .

(١٦) آخر ساعة : العدد ٩٦٨ فى ١٣ مايو ١٩٥٣ تحت عنوان : « حرب فلسطين لأول مرة بلا رقابة بعد خمس سنوات » .

بالأسلحة والذخائر . كما أنه أوضح فى جلسة سرية عقـــدت فى البرلمان أنه لا يستطيع أن يوافق على دخول مصر حربا رسمية فى فلسطين حتى لا يعرض الجيش الذى يعتمد عليه فى سد الفراغ فى قناة السويس لأى مخاطرة موضحا أن معركة مصر الأساسية ستكون مع الانجليز ، وأنه عندما كان بمجلس الأمن قال للانجليز : اخرجوا من بلادنا أيها القراصنة ، وقال للعالم : ان الجيش المصرى قادر على ملء الفراغ فى القنال ، فكيف يعرض هذا الجيش لأى مغامرة حتى لو كان احتمال الخطر فيها ضئيلا (١٧) .

وفجأة وبين عشية وضحاها غير رئيس الوزراء رأيه ، وأوضح ضرورة دخول الحرب موضحا أن المسألة ستتسوى سياسيا بسرعة ، وأن الأمم المتحدة ستتدخل .

وقد يجرنا الى أن نتساءل لماذا عدل النقراشى عن نظريته فى عدم تعريض الجيش المصرى لأى خطر بدخول حرب فى فلسطين ، ومن هم الأشخاص الذين لعبوا أدوارا من وراء الستار ، وما هى التيارات التى وجهت الأحداث الى الاتجاه الذى سارت فيه ؟ .

الواقع أن هناك أسبابا خارجية ، وعوامل داخلية دفعت بمصر الى دخول الحرب وهى على غير استعداد .

بالنسبة للعوامل الخارجية ، يذكر هيكل أنه قبل اعلان مصر رسميا دخول الحرب ، قابله ساسون ـ السكرتير الشرقى للوكالة اليهودية ـ وأوضح له أن الجيش المصرى سوف يدخل الحرب ، لأن

---

(١٧) آخر ساعة : المقال السابق .

الانجليز سوف يضحكون على المصريين ، كمـــا يظهرون لهم كل الاغراءات حتى يدخلوا الحرب ، ثم ينصبون له فخا لأنهم لا يريدون أن يكون لمصر جيش يدعى أحد أن عنده القدرة على ملء الفراغ فى قناة السويس (١٨) .

وقد أكد ذلك اللواء أحمد محمد على المواوى ــ أول قائد مصرى لحملة فلسطين حيث قال انه يتهم بريطانيا بأنها نصـــبت للجيش المصرى فخا فى فلسطين حتى تذل هذا الجيش الذى ندعى به القدرة على ملء الفراغ فى قناة السويس .

يضاف الى ذلك أن عبد الله التل أوضح فى مذكراته أن المعركة أثبتت أنه كانت هناك مؤامرة على الجيش المصرى (١٩) .

هذا عن الأسباب الخارجية التى يمكن أن تكون قد دفعت بمصر الى دخول الحرب .

أما عن الأسباب الداخلية فان حالة الغليان التى حدثت فى العالم العربى من جراء الحرب دفعت بمصر الى المخاطرة حيث كان الرأى العام المصرى شديد الحماسة لدخول الحرب ، وقد عبر النقراشى عن ذلك بقوله : « اننى وجدت أنه لا حالتنا الداخلية ولا حالة الأمن فيها ، ولا كرامتنا تسمح لنا أن ننتظر (٢٠) .

وعلى كل حال فقد اغتيل النقراشى فى نفس السنة التى دخلت مصر فيها الحرب ، وذهبت أسراره معه . ويبقى أن نتساءل هل كان

---

(١٨) آخر ساعة : نفسه .

(١٩) عبد الله التل : كارثة فلسطين ، القاهرة ــ دار القلم ، الجزء الأول ، ١٩٥٩ ، ص ٤٢٦ .

(٢٠) نفسه .

فى استطاعة النقراشى بصفته رئيسا للوزراء اعلان الحرب وحده أم أن ذلك لابد أن يكون بموافقة الملك ٠

الواقع أن النقراشى قد وافق على اعلان الحرب بايحاء من الملك بصفته القائد الأعلى للجيش كما أن الملك كان قد أعرب عن غضبه من كل الذين عارضوا فكرة دخول الحرب ، ويبدو ذلك واضحا فى أنه عندما عرض على البرلمان ذهاب الجيش المصرى للحرب من أجل فلسطين عارض اسماعيل صدقى باشا فى ذلك موضحا عدة أسباب منها عدم استعداد الجيش المصرى للحرب ، ورغبة الدول الكبرى فى مساندة اسرائيل ، وأن مصر أحوج الى انفاق الأموال التى تقتضيها هذه الحرب فى اصلاح شئونها الداخلية ، ونتيجة لهذا الرأى غضب الملك على صدقى أشد الغضب لدرجة أنه أمر بعد موته بألا يحتفل بتشييع جنازته رسميا ، وألا يشترك فى هذا التشييع من رجال القصر أحد (٢١) ٠ ويدفعنا هذا الى أن نتساءل عن مصلحة الملك فى اعلان الحرب ؟ ٠

الواقع أن الملك قد وجد فى المسألة الفلسطينية ما يمكنه من استرداد بعض سمعته التى كانت قد انهارت فى الداخل ، ويدعم بدخول الحرب هيبته ، كما كان فاروق يحرص على أن يبنى لنفسه زعامة عربية ، وكان يتنافس فى هذا المجال مع العائلة الهاشمية المالكة فى العراق وشرق الأردن حتى قيل أن الملك فاروق كان يتسابق مع الملك عبد الله فى أيهما يصلى الجمعة أولا فى المسجد الأقصى (٢٢) ٠

---

(٢١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ج ٢ ص ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ٠

(٢٢) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ ، ص ٢٦٧ ٠

وعلى كل حال فانه كان ينبغى أن تتم محاكمة السياسيين الذين قرروا دخول الحرب قبل أن يحاكم العسكريون حيث أنهم ورطوا الجيش المصرى فى حرب لم يكن مستعدا لها لا من حيث العتاد والذخيرة ، ولا من حيث التدريب ، فالمسئولية هنا مسئولية سياسية أكثر مما هى عسكرية ، خاصة وأن العسكريين كانوا قد أبدوا تحفظاتهم على دخول الحرب ، وأوضحوا أن الجيش المصرى لايملك الامكانيات التى تمكنه من خوض حرب منتصرة كما أن وسائله محدودة لا تقوى على مواجهة حدث كبير ، لكن رجال السياسة لم يأخذوا برأى العسكريين ، وكان اعلانهم بدخول الحرب مجازفة خطيرة ، وكانت تجب مساءلتهم عليها أمام البرلمان .

وقد أوضح جمال عبد الناصر مسئولية السياسيين عن الهزيمة فى الحرب فى مذكراته عن فلسطين التى نشرها فى آخر ساعة عام ١٩٥٥ فقال : « ان جيش مصر لم يرتكب جريمة فلسطين وانما ارتكبها غيره وزيف الأدلة عليه ، فقد كانت هناك نغمة بين الضباط تقول : ان الحرب سياسية وكان لهذه النغمة ما يؤيدها (٢٣) .

كما أوضح جمال عبد الناصر أن كل جندى كان يشعر بالنقص فى السلاح والذخيرة والمعلومات عن قوات العدو ، وطبيعة الأرض التى سيحارب عليها ، كما كان يشعر بالنقص فى خطط العمليات الحربية (٢٤) .

---

(٢٣) آخر ساعة : العدد ١٠٦٣ فى ٩ مارس ١٩٥٥ تحت عنوان : « جمال عبد الناصر يكتب مذكرات فلسطين » :

(٢٤) نفسه .